مدى حجية الاعتراف الناشئ عن الاكراه في التشريع الجزائي الأردني

اعداد الطالب

فراس محمد عوده الزيدانين

اشراف

الدكتور منير محمد شحاده العفيشات

جامعة الزيتونة الأردنية، 2021

ملخص الدراسة

تتلخص هذه الدراسة موضوع الاعتراف الناشئ عن الاكراه في بيان مدى حجية هذا الاعتراف في الاثبات في المسائل الجزائية في التشريع الاردني، إذ تناولت الدراسة نصوص التشريع الأردني من خلال قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وبيان ما ذهب اليه هذا القانون في تنظيمه لهذه الجريمة ومدى مطابقته لأحكام القانون الدولي وبعض القوانين المقارنة، لا سيما من خلال تناول الباحث لجريمة التعذيب لانتزاع الاعتراف في المواد الجزائية، لذلك كان لزاما على الباحث تناول مفهوم الاعتراف وشروط صحته واركان جريمة انتزاع الاعتراف تحت الإكراه، وصور الاكراه الحديثة للحصول على الاعتراف، مع بيان بعض المسائل التي يعتبر الاعتراف فيها بمثابة تبرئة للظنين او المتهم ويسهم في تخفيف العقوبة مثل جرائم الرشوة والإرهاب، ومتى يتمسك الظنين ببطلان الاعتراف الناشئ عن الإكراه، مما حدا بالباحث لتناول موضوع آخر لا يقل أهمية عن موضوع الدراسة وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الدراسة، وهو أهم الضمانات التي نص عليها القانون لحماية الظنين او المتهم في مرحلة الاستجواب.

لذلك قامت الدراسة بالتطرق لماهية الاعتراف وشروط صحته، وبيان مفهوم الجريمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة ما جاء في التشريع الأردني مع ما جاء في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وبعض القوانين العربية.

وفي هذه الدراسة تبين للباحث أن التشريع الأردني قد اتفق مع غيره من القوانين المقارنة على تجريم فعل الاعتراف الناشئ عن الاكراه واعتبر ان هذا الاعتراف باطلا لا يمكنه أن ينتج اية آثاراً قانونية يُؤخذ بها، وذلك من خلال نصه في المادة 208 من قانون العقوبات الأردني لعام 1960 وتعديلاته، ولكن لا يعاقب عليها في حالة الشروع في ارتكابها.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى ضرورة عدم الأخذ بالاعتراف كدليل وحيد ومستقل لإدانة المتهم، وإنما يجب أن يكون الاعتراف أحد أدلة الإثبات في المواد الجزائية الى جانب الأدلة الأخرى التي تتبين من خلال اجراءات التحقيق الابتدائي، لذا يجب ان تكون القناعة الذاتية للقاضي الجزائي من أهم أولويات المحاكمة العادلة في المسائل الجزائية.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف، الإكراه، الأهلية الإجرائية، الأهلية الجنائية، التشريع الأردني، قانون العقوبات.